

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

الأربعة وحكاه القرافي إجماعاً فيلزم نقضه لاعتقاده بطلانه ويأثم ويعصي بذلك لقوله تعالى فاحكم بينهم بما أراك \square فإن اعتقده صحيحاً وقت الحكم ثم تغير اجتهاده ولا نص ولا إجماع لم ينقض لقضاء عمر في المشركة حيث أسقط الإخوة للأبوين ثم شرك بينهم وبين الإخوة للأم بعد وقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي وقضى بإرث الجد بقضايا مختلفة ولئلا يؤدي إلى نقض الاجتهاد بمثله وإن تغير اجتهاده قبل الحكم عمل بالأخير لاعتقاده بطلان ما قبله ولا ينقض حكم بتزويجها أي المرأة نفسها ولو مع حضور وليها لاختلاف الأئمة في صحته ولا ينقض حكم لمخالفة قياس ولو كان القياس جلياً لأن من الأحكام الشرعية ما ورد على خلاف القياس أو أي ولا ينقض لمخالفة إجماع طني ولا ينقض حكمه لعدم علمه الخلاف في المسألة خلافاً للامام مالك لأن علمه بالخلاف لا أثر له في صحة الحكم ولا في بطلانه حيث وافق مقتضى الشرع أو حكم بشاهد ويمين لم ينتقض حكمه حكاه القرافي إجماعاً ويأتي أنه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين في المال أو حكم بينه خارج وجهل علمه بينة تقابلها أو حكم بينة داخل وجهل علمه بينة تقابلها حيث وقع الحكم على وفق الشرع وما قلنا إنه ينقض فالناقض له حاكم إن كان موجوداً فيثبت عنده السبب المقتضي لنقضه وينقضه حاكم دون غيره ولا يعتبر لصحة نقض طلب رب الحق نقضه لأنه حق \square تعالى فينقضه حاكمه إن بان بمن شهد عنده ما أي شيء لا يرى لحاكم من قبول الشهادة ككون الشاهد من عمودي نسب مشهود له وكذا كل ما صادف ما حكم به مختلف فيه صفة لما الأولى أي لا يرى الحاكم القاضي الحكم معه ولو لم يعلمه قاض عند حكمه كبيع عبد تبين أنه منذور عتقه نذر تبرر فينقضه إذا ثبت عنده وتنقض أحكام من أي قاض لا يصلح